



للمراجع

المرجع

1

٢٥/٤

عمّان في: 2013/4/25

الرقم: 121/13/دأس/190

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

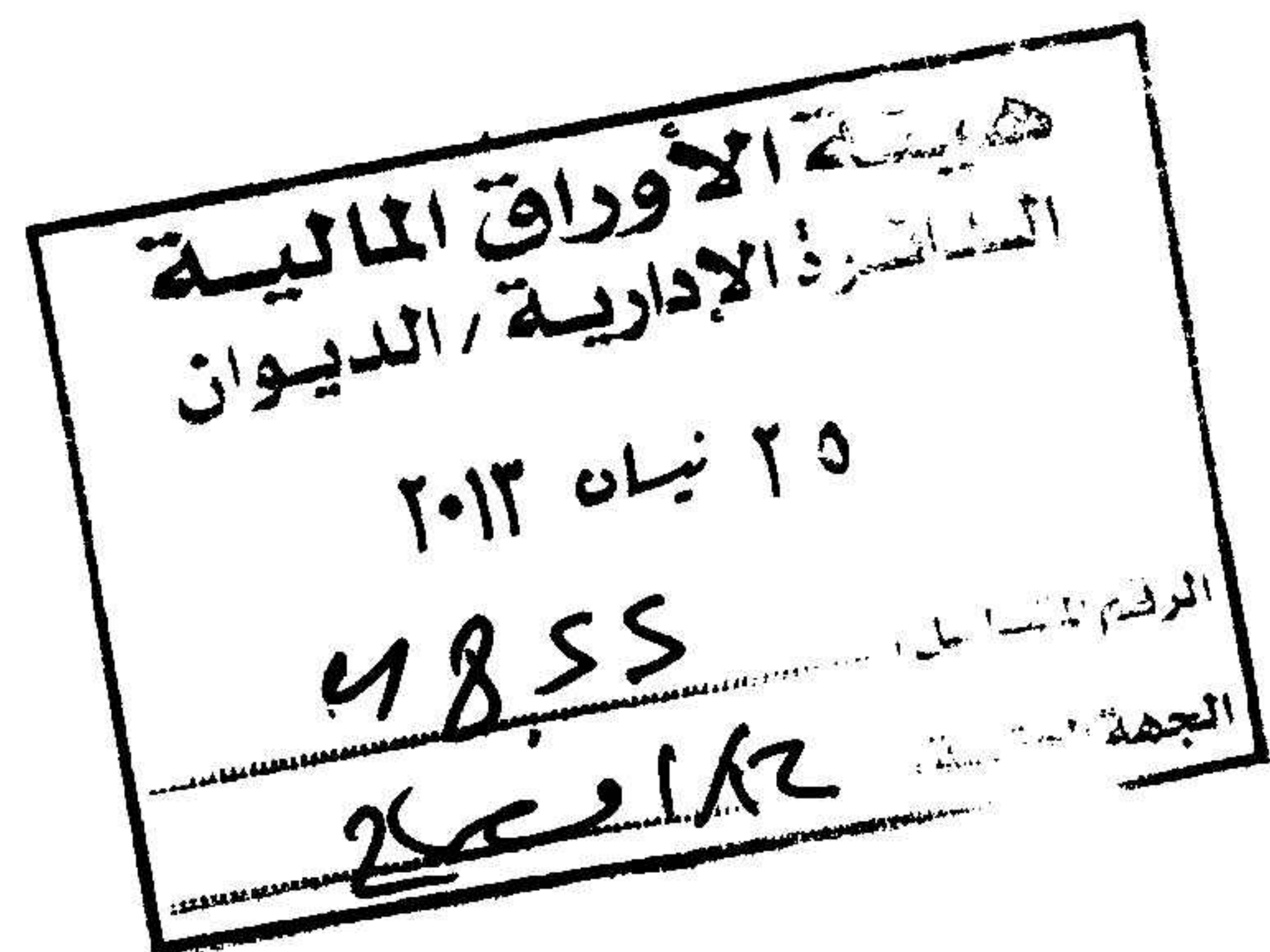
عملاً بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004
الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية .

نرفق لكم طيه البيان الصادر عن البنك العربي حول ما صدر عن محكمة المقاطعة الشرقية
في نيويورك بخصوص القضايا المقامة ضد البنك " قضايا لندي " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

إيمان السحار

مدير إدارة أمنة السر



قبول المحكمة لطلب البنك العربي برد بعض الادعاءات المقامة عليه

قرار المحكمة بالسير في اجراءات المحاكمة للادعاءات المتبقية متوقع ولا يؤثر على موقف البنك العربي

قرارات محكمة الاستئناف والمحكمة العليا الامريكية مؤخراً في قضايا مشابهة جاءت لصالح البنوك

أصدرت محكمة المقاطعة الشرقية في نيويورك بالأمس قراراً بخصوص قضية لندي المقامة ضد البنك العربي، قبلت المحكمة بموجبه رد جزء من الادعاءات المقامة على البنك في حين أبقت على الجزء الآخر منها.

وفي تعليقه على هذا القرار عبر مصدر مسؤول في البنك العربي عن ارتياحه لقيام القاضية غيرشون برد ادعاءات المساندة والتحريض المقامة على البنك بموجب قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي.

كما عبر المصدر عن ارتياحه أيضاً لتوجه وميل القاضية نحو رد كافة القضايا المرفوعة ضد البنك بموجب قانون تعويض الأجانب عن الفعل الضار والتي تمثل ما يزيد عن 90% من تلك القضايا ، إلا أن المصدر عبر عن عدم تقبله لقرار المحكمة الذي سمحت بموجبه لباقي القضايا المقامة بموجب قانون مكافحة الإرهاب بالسير قدماً في إجراءات المحاكمة ، والذي يتعارض مع سلسلة من القرارات اتخذتها مؤخراً محاكم أمريكية برد دعاوى مقامة على البنك وعلى بنوك أخرى استناداً إلى عدم تلبية المدعين لمتطلبات قانون مكافحة الإرهاب.

وبين المصدر أن القرار الذي صدر بالأمس هو قرار أولي سيسمح بموجبه لبعض الادعاءات بالمضي في إجراءات المحاكمة أمام هيئة محلفين. إلا أن البنك يبقى واثقاً بأن ملف الأدلة الشامل سيظهر خلال المحاكمة أن الخدمات موضوع القضية هي خدمات مصرفية روتينية قانونية وأن البنك لم يقم عن علم منه أو يتسبب بشكل مباشر بالأعمال الإرهابية المذكورة في القضية.

وذكر المصدر أنه في شهر تشرين الثاني ، اصدر قاضي المقاطعة الفدرالية جاك واينشتاين، حكماً لصالح البنك العربي رد بموجبه كامل القضية التي رفعها المدعي ماتي جيل على البنك العربي. وكانت هذه أول مرة تقوم خلالها محكمة بعملية تقييم لكامل الأدلة المقدمة ضد البنك العربي توصلت على إثرها إلى قرار نهائي ايجابي لصالح البنك برد الدعوى المقامة ضده. حيث ذكرت المحكمة في قرارها في حينه أن الأدلة المقدمة أثبتت أن البنك لم يتصرف بنية سيئة أو كان سبباً مباشراً في إصابة المدعي من خلال الخدمات المصرفية التي قدمها. وبين المصدر أن البنك العربي واثق بأن أية هيئة محلفين تراجع الأدلة والوقائع الخاصة بقضية لندي سوف تصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها القاضي واينشتاين في قضية (جيل).

وكان البنك العربي قد أكد بشكل مستمر بأنه يقوم بتحويلات مصرفية روتينية وفقاً لقوانين الدول التي يمارس أنشطته فيها ، وهو الأمر الذي أكدته المحكمة بقرارها الخاص بقضية جيل والذي نص بأن البنك لم تكن لديه أية نية لدعم الإرهاب ولا توجد أية أدلة على أن الأموال المحولة من قبل البنك هي بذاتها تسببت بأي فعل إرهابي.

والى جانب قرار المحكمة في قضية جيل بين المصدر أنه قد صدر مؤخراً عدة قرارات من قبل محاكم فدرالية في الولايات المتحدة مشابهة لقضايا البنك العربي في نيويورك ، حيث أصدرت محكمة فدرالية أمريكية بالإضافة إلى محكمة استئناف قرارات خلال الستة أشهر الماضية قضت بموجبها أن التقاضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب يتطلب إثبات المعرفة والعلاقة السببية المباشرة وهما أمران لا يمكن للمدعين تليبيتهما في قضايا البنك العربي، وهناك عدد متزايد من القضايا المشابهة التي حكم فيها لصالح البنوك والتي من شأنها أن تكون في صالح البنك العربي. وبين المصدر أن المحكمة العليا الأمريكية، أعلى محكمة أمريكية، كانت قد حكمت في الأسبوع الماضي بأن الدعاوى المرفوعة من قبل مدعين أجانب تعرضوا لإضرار ناتجة عن أفعال تمت خارج الولايات المتحدة يجب ردها. حيث قد يتيح هذا القرار برد أكثر من 90% من الدعاوى المقامة ضد البنك العربي في نيويورك.

وأكد المصدر بأن البنك العربي هو مؤسسة مصرفية إقليمية وعالمية رائدة تعمل دائماً وفق المتطلبات الرقابية وكما أنه ملتزم بالمعايير المصرفية العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.